الواجب معلولا ودخول ما فرضناه خارجا فظهر ان امر الافتقار بالعكس
واعلم انه يمكن ان يستدل بهذا الدليل على بطلان الدور ايضا بان يقال يجوز
المتوقفين ممكن فعلته اما نفسه او جزؤه او خارج وهو علة للمتوقف
فينقطع التوقف عنده فلا دور ومن مشهور الادلة برهان التطبيق
البرهان المتسالم يبطل التسلسل في جانب العلل فقط وهو لا يكون الا مجتمعة
وهذا البرهان يتم في جانبي العلل والمعلولات المجتمعة او المتعاقبة وبه يبطل
عدم تناهي النفوس المتناطقة المفارقة ايضا لانها مرتبة بحسب اضافتها
الى ازمنة حدوثها وما ذكره بعض الافاضل من انها قد يحدث جملة منها في
زمان واخرى اقل او اكثر في آخر وقد يحدث احاد منها في ازمنة مترتبة فلا
تطبيق يجدي ترتيب اجزاء الزمان مجوابه ان هذا انما يدفع تطبيق الفرد بالفرد
وهو غير لازم بل يكفي انطباق الاجزاء المرتبة ولو متعاوتة اذ كل جملة توجد
في زمان واحد متناهية تناهي الابدان الحادثة فيه التي هي شرط حدوث
النفوس فيما دخل تحت الوجود اي في الجملة ولو متعاقبة فيجري في مثل
الحركات الفلكية فانه ينقطع بانقطاع الوهم فان الذهن لا يقدر
على ملاحظة غير المتناهي تفصيلا لا مجتمعا ولا متعاقبا فينقطع في مدة البتة

البتة ولو سلم عدم الانقطاع فلا غرض ايضا لان كل ما يدخل تحت الوجود
الوهمي متعاقبا لا الى آخر يكون متناهيا دائما ونظيره فيهم الجنان بهذا المكنة
بشكل بالنسبة الى علم الله تعالى فراتب الاعداد الغير المتناهي واقعة تحت
علمه الشامل مفصلة ونسبة الانطباق بين الجملتين معلومة له تعالى كذلك
فتأمل فان الاولى اكثر في الثانية لان القدرة خاصة بالممكنات والعلم
عام يتعلق بالممتنعات ايضا وذلك لان معنى لا تناهي الاعداد توهم
ان التناهي وعدمه نزع الوجود ولو ذهنا وليس الموجود في الاعداد والمعلومات
والمقدورات الا قدرا متناهيا وما يقال انها غير متناهية معناه عدم الا
تنهي الى حد لا يزيد عليه وخلاصته انها لو وجدت باسرها كانت غير متناهية
يعني ان صانع العالم اه اشارة الى دفع توهم الاستدراك بناء على
ان الله تعالى علم بالجزئي الخفي وهو لا يكون الا واحدا وحاصل الدفع ان
المراد الوحدة في صفة وجوب الوجود لا في الذات وهذا التوهم مع
دفعه آت في قوله تعالى قل هو الله احد فتأمل لو امكن البرهاني صانعا
قادرا على الكمال بالفعل او بالارادة فلا يريد احتمال ان يكون احد
الواجبين صانعا وقادرا والآخر بخلافه فقوله في تقرير الدعوى ولا يمكن

Copyright © King Saud University